البنك المركزي العُماني
Central Bank of Oman

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

البرنامج التنفيذي للتقنيات المالية

المحتويات

نبذة عن
البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

البرنامج التنفيذي للتقنيات المالية

المستهدفات وفق
البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

مبادرات ومشاريع البنك المركزي العُماني
وفق البرنامج التنفيذي للتقنيات المالية

نبذة عن

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

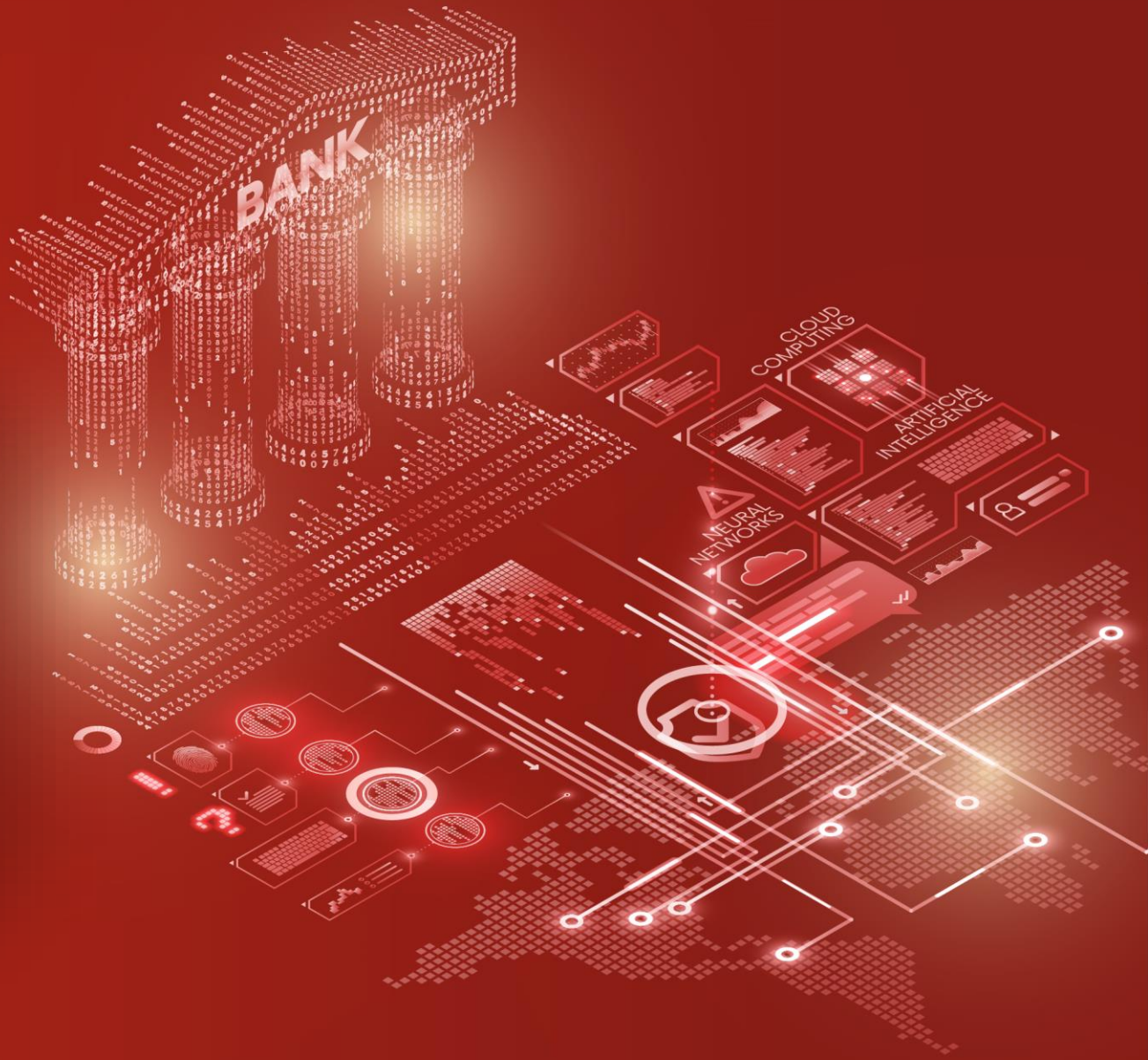

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

نبذه عن البرنامج

تسعى السلطنة إلى تحقيق عدة أهداف من شأنها المساهمة في بناء وتطوير اقتصاد رقمي مزدهر، يحدد هذا البرنامج مجموعة من مرتكزات الاقتصاد الرقمي والمستهدفات المتوسطة وطويلة الأمد المتصلة برؤية عمان ٢٠٤٠ والتي سيتم تحقيقها عبر مجموعة من البرامج والخطط التنفيذية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي

محاور البرنامج

- المحور الأول: تسريع التحول الرقمي الحكومي
- المحور الثاني: تعزيز المجتمع الرقمي
- المحور الثالث: تمكين رقمنة الأعمال في القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية

إطار تحقيق البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

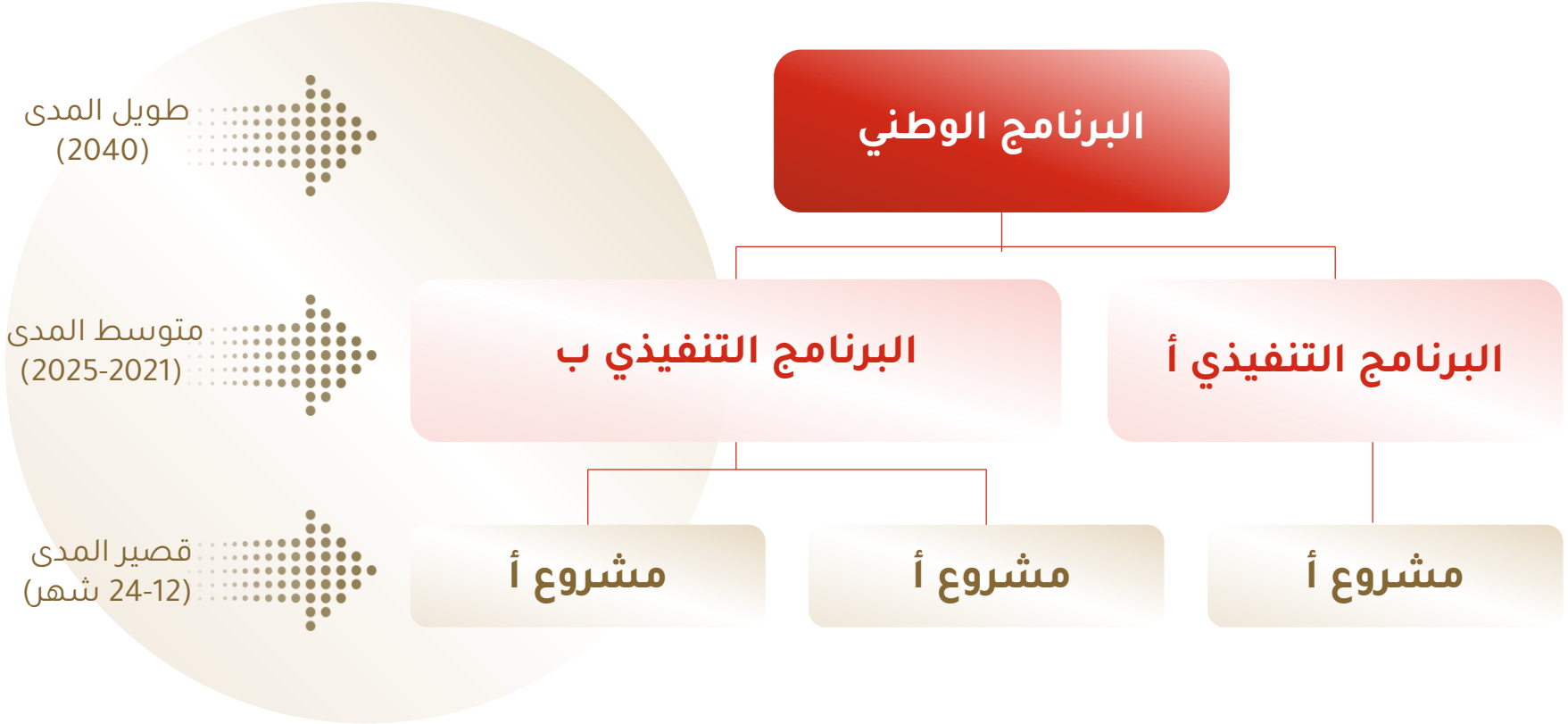

البرنامج التنفيذي للتقنيات المالية

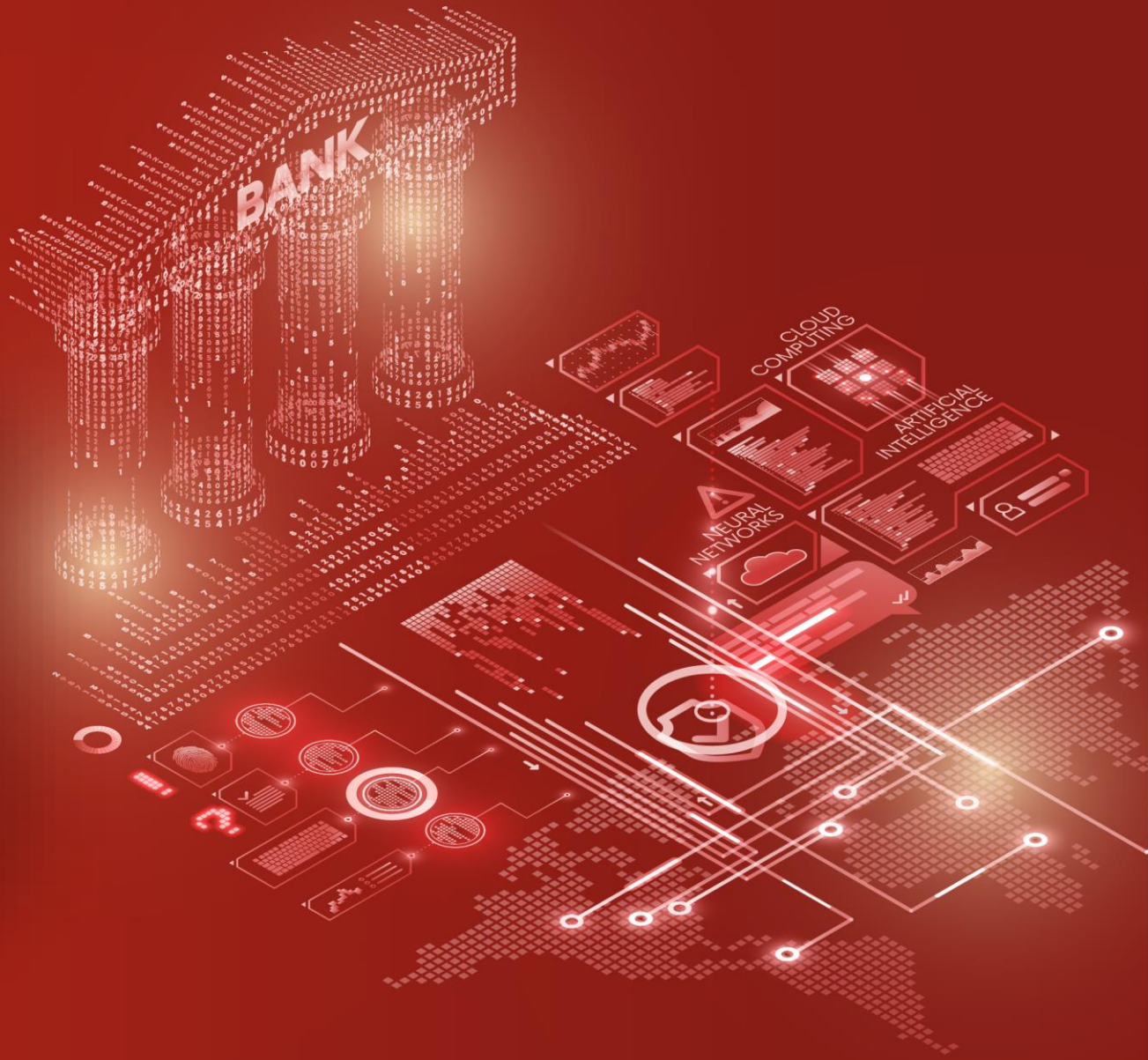

البرنامج التنفيذي للتقنيات المالية

- **المقـــدمـــــة:**

- أصدر البنك المركزي العماني إطار عام وخارطة طريق للتقنيات المالية لعام 2020-2023 وأصدر النسخة المحدثة من خارطة الطريق لعام 2023 - 2027 تهدف إلى وضع خطة شاملة تستهدف مختلف الجهات المعنية والتعاون والتوافق ما بين الجهات الحكومية وتحديد المبادرات الرئيسية والمشاريع التي ستمكن قطاع التقنيات المالية في السلطنة من تحقيق الاهداف المرجوة.

- **الـــــرؤيـــــــة:**

تأسيس بيئة مالية رقمية تتسم بالفاعلية والحيوية لتعزيز التطور المالي، وبالتالي توفير الدعم المستدام للقطاعات الاقتصادية التنافسية والمتنوعة في السلطنة من خلال تطبيق الحلول المبتكرة.

- **الجهة المسؤولة:**

البنك المركزي العماني.

المستهدفات وفق **البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي**

المستهدفات

زيادة نسبة التحاق المؤسسات المالية المرخصة في المنصة الوطنية للتحقق من إجراءات اعرف عميلك المقدمة من قبل مركز ملاءة

زيادة عدد الشركات والحلول الرقمية التي يتم ترخيصها في مجال التقنيات المالية

زيادة عدد المعاملات غير النقدية في سلطنة عُمان سنويا

المستهدف الأول

زيادة عدد الشركات والحلول الرقمية التي يتم ترخيصها في مجال التقنيات المالية

Q4 2024

الوضع الحالي

عدد شركات التقنيات المالية المرخصة: **8**

عدد الشركات التي تم تخريجها من البيئة التجريبية الرقابية: **1**

عدد الشركات القائمة حاليا في البيئة التجريبية الرقابية: **11**

2025

المستهدف

زيادة عدد الشركات المرخصة إلى **25 شركة**

(حسب المؤشرات رؤية عمان 2040)

القوانين والتشريعات الصادرة بهدف تمكين شركات التقنيات المالية

1. إطار عمل تنظيمي للخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking API) للقطاع المالي والمصرفي:

تمكن الخدمات المصرفية المفتوحة المصارف المرخصة من مشاركة بيانات معينة (بحسب ما تحدده التشريعات والسياسات التي يصدرها البنك المركزي) مع طرف ثالث بشكل إلكتروني وأمن من خلال واجهة إدارة تطبيقات الخدمات API، والذي بدوره سوف يساعد على فتح المجال لتقديم خدمات مصرفية ومالية جديدة مبتكرة لم تكن موجودة في السابق. وقد قام البنك المركزي العماني بالعمل على تطوير إطار عمل تنظيمي للخدمات المصرفية من خلال عدة مراحل.

معالم المشروع:

1. تطوير استراتيجية للخدمات المصرفية المفتوحة:
   - **تم تقييم السوق العماني من خلال جمع البيانات الأولية لتحليل السوق لوضع معايير معينة للإستراتيجية المصرفية المفتوحة والتحليل الرباعي.**
   - **مراجعة القوانين واللوائح ذات الصلة والمكملة للخدمات المصرفية المفتوحة.**
2. إصدار ورقة استشارية للقطاع المصرفي بشأن الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية المفتوحة. يحتوي الإطار على معايير أمن المعلومات, معايير برمجة التطبيقات الفنية, ومعايير البيانات والبيئة التجريبية الرقابية.
3. تم العمل على تنظيم ورشة نقاشية والتي تطرقت حول " فرص تنفيذ وتعزيز الخدمات المصرفية المفتوحة في سلطنة عُمان " مع عدد من المصارف وشركات التقنيات المالية بالتعاون مع السفارة البريطانية.

الممكنات التشغيلية بهدف تمكين شركات التقنيات المالية

- **البيئة التجريبية الرقابية:**

✓ في ديسمبر 2020م, دشن البنك المركزي العماني مبادرة البيئة التجريبية الرقابية للتقنيات المالية, والتي من خلالها ستمكن المؤسسات المالية وشركات التقنيات المالية المحلية والعالمية الناشئة من الاختبار الفعلي وتجربة مشاريعها المبتكرة والمدعومة بالتقنيات الحديثة في بيئة آمنة من أجل طرح حلول مبتكرة في القطاع المصرفي والمالي.

✓ وفي عام 2021م, أصدر البنك المركزي العماني إطار عمل للبيئة التجريبية الرقابية والذي يحتوي على التعليمات التي تؤهل شركات التقنيات المالية من الدخول في البيئة التجريبية.

✓ في إطار سعيه لتعزيز الابتكار وتحفيز التطور في القطاع المالي، أطلق البنك المركزي العماني أربع مسارات رئيسية حتى الآن ضمن البيئة التجريبية الرقابية، حيث تشمل هذه المسارات :الدفع الإلكتروني، سلسلة الكتل(Blockchain) التمويل البديل، والخدمات المصرفية المفتوحة .تمثل هذه المسارات ركيزة أساسية لتطوير الحلول المالية الحديثة.

- **مسارات البيئة التجريبية الرقابية:**

  - **المسار الأول: الدفع الالكتروني:**
تم قبول 5 شركات ناشئة, وتخريج شركة واحدة وهي "OM Pay".

  - **المسار الثاني: سلسلة الكتل(Blockchain) :**
تم قبول عدد من المصارف المحلية لاختبار بعض الحلول المتعلقة بتقنية سلسلة الكتل مثل: تقنية العقود الذكية (Distributed Ledger Technology)

  - **المسار الثالث: التمويل البديل:**
تم قبول 12 شركة محلية وعالمية لدخول البرنامج, ويتم حاليا استكمال متطلبات البرنامج ومن بين هذه الشركات, 3 شركات تستخدم الذكاء الاصطناعي في تطبيقاتها.

  - **المسار الرابع: الخدمات المصرفية المفتوحة:**
بالتعاون مع بنكين محليين, تم قبول شركتين واحدة محلية والأخرى عالمية إلى الان.

- **إصدار إطار عمل البيئة التجريبية الرقابية المشتركة بين البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية (Fintech Co-Regulatory Sandbox)**

  بناء على برنامج التعاون بين البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية الصادر بتاريخ مايو 2022م في مجال الابتكار والتكنولوجيا في القطاع المالي. يأتي طرح إطار عمل البيئة التجريبية الرقابية المشتركة للتقنيات المالية ضمن جهود الجهات الرقابية لتحقيق الأهداف وتطوير منتجات وخدمات ونماذج أعمال حديثة ومبتكرة في قطاع الخدمات المالية المحلية، حيث أنه يتبع نموذجاً عالمياً شائعاً قد أثبت جدارته في هذا المجال. وسيساعد هذا المشروع الجهتين على طرح أطر تنظيمية ومبادرات استراتيجية أخرى تتمتع بالمرونة بغرض تشجيع الابتكار في القطاع المالي بسلطنة عمان مع الحفاظ على الاستقرار المالي وضمان معايير عالية لحماية العملاء.

- **هاكثون ومسرعة أعمال التقنيات المالية من قبل البنك الوطني العماني للتقنيات المالية:**

  من خلال إستراتيجية البنك المركزي العماني لدعم الابتكار وتشجيع القطاع الخاص في إنشاء مسرعات الأعمال لخلق فرص جديدة تسمح بتجربة الأفكار الرائدة، قام البنك المركزي العماني بالموافقة على طلب البنك الوطني العماني للمبادرة. كما شارك البنك المركزي العماني في تقييم العروض المشاركة في هاكثون البنك الوطني العماني والذي يندرج ضمن مبادرة مسرعة اعمال شركات التقنية المالية.

- **تعاون البنك المركزي العماني مع مختبرات عمانتل للابتكار وتدشين برنامج مسرعة الأعمال للتقنيات المالية:**

  يهدف البرنامج بتشجيع الابتكار من خلال التعاون مع قطاع الاتصالات بهدف تمكين الشركات الناشئة للتقنيات المالية. تم توقيع اتفاقية مع مختبرات عمانتل للابتكار وتدشين البرنامج في أكتوبر 2022. كما تعنى هذه المبادرة بتمكين المشاريع الناشئة من خلال استقبال الأفكار المبتكرة في برنامج محدّد زمنياً لمساعدة الشركات العمانية الناشئة على تحسين أفكارها التجارية من خلال الإرشاد بهدف إدخال التكنولوجيا المبتكرة وتطوير المنتجات وبناء الكفاءات. تم الانتهاء من برنامج دعم الشركات الناشئة وتخريج أربع شركات ناشئة. وتم تمكينهم من الدخول في البيئة التجريبية الرقابية.

- **جائزة Scale للشركات التقنية الناشئة:**

  قام البنك المركزي العماني بالتعاون مع برنامج الشركات الناشئة العمانية الواعدة، ومجموعة اذكاء بالعمل على جائزة Scale تقوم فكرة الجائزة على طرح الجهات المنظمة لعدد من التحديات التي تواجه الشركات الناشئة المتنافسة للعمل على إيجاد حلول تقنية.

- **مركز الابتكار للتكنولوجيا المالية:**

  يعمل البنك المركزي العماني على إنشاء محطة موحدة لمسرعة الأعمال للتقنيات المالية بهدف استقبال الابتكارات المالية من خلال المركز لتمكين التعاون السلس بين المؤسسات المالية، المبتكرين، شركات التكنولوجيا والمستثمرين تحت اشراف البنك المركزي العماني و بالتعاون مع هيئة الخدمات المالية.

المستهدف الثاني

زيادة عدد المعاملات غير النقدية في سلطنة عمان سنويا.

المستهدف	الوضع الحالي	المستهدف عام 2025
زيادة عدد المعاملات غير النقدية في سلطنة عمان سنويا	ارتفاع حجم المعاملات الإلكترونية في عام 2023: - شبكة عمان نت : بوابة الدفع الالكتروني زادت بنسبة 17% أجهزة نقاط البيع زادت بنسبة 40% - نظام الدفع عبر الهاتف النقال MPCSS زادت بنسبة 721% - نظام المقاصة الإلكترونية ACH زادت بنسبة 18%	زيادة في عدد المدفوعات الالكترونية في العام 2025 بنسبة 100% مقارنة بعدد المدفوعات إلى نهاية العام2020.

المستهدف

زيادة عدد المعاملات غير النقدية في سلطنة عمان سنويا

- **إصدار الرسوم المحدثة لأنظمة وخدمات المدفوعات:**

يُجرى حالياً دراسة ومراجعة شاملة لجميع الرسوم المتعلقة بأنظمة وخدمات المدفوعات عن طريق فريق مختص في البنك المركزي العُماني. تأتي هذه الجهود في إطار تعزيز تبني الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد.

- **تنفيذ الخصم المباشر والتفويض الإلكتروني من قبل المصارف:**

تم إصدار تعميم إلى المصارف حول التحسينات على خدمة الخصم المباشر في الجوانب التشغيلية والفنية. وتم إصدار تعميم آخر حول تعليمات التفويض الإلكتروني للخصم المباشر تم عقد ورشة عمل بتاريخ 10 يناير 2024م مع المصارف ومزودي خدمات المدفوعات والمؤسسات المالية المرخصة. هدفت الورشة إلى مناقشات فعالة مع المؤسسات المالية، وتحديد دورها المحوري في ضمان نجاح تطبيق الخصم المباشر والتفويض الإلكتروني مع تحديد مساهماتها في تطوير القطاع المالي في سلطنة عمان ، حيث بدأت المصارف بالتنفيذ حسب الخطة الموضوعة وذلك للانتهاء في الوقت المناسب.

المستهدف

زيادة عدد المعاملات غير النقدية في سلطنة عمان سنويا

- **إصدار التعليمات والإرشادات لخدمة ترميز البطاقة:(Card Tokenization) :**

تم إصدار التعليمات و الإرشادات في نهاية أغسطس 2023م، حيث بدأت العديد من المصارف بتقديم خدماتها في هذا المجال وتم إطلاق خدمات (Samsung Pay) بنهاية شهر أبريل من عام 2024م ، كما تم إطلاق خدمة (Apple Pay)خلال شهر سبتمبر من عام 2024م.

- **تطوير نظام الدفع عبر الهاتف النقال:MPCSS**

يتم العمل على إدخال تحسينات في النظام لتلبية احتياجات ومتطلبات السوق في السلطنة ومواكبة التطورات في مجال الدفع الفوري. حيث تم الانتهاء من إسناد المشروع لشركة المنفذة وقد باشرت الشركة اجتماعاتها مع البنك المركزي العماني لإعداد خطة العمل وفقا للمتطلبات الفنية والتشغيلية على إن يلي ذلك مرحلة قيام الشركة بناء هذه التحسينات وادخلها في البيئة التجريب لعمل الاختبارات اللازمة قبل أن يتم العمل إدخالها في البيئة الفعلية.

- **إدخال تحسينات في نظام المقاصة الإلكترونية:**

تم الانتهاء من إسناد المشروع لشركة المنفذة وقد باشرت الشركة اجتماعاتها مع البنك المركزي العماني وقد تم إعداد خطة العمل وفقا للمتطلبات الفنية والتشغيلية على إن يلي ذلك مرحلة قيام الشركة بناء هذه التحسينات وادخلها في البيئة التجريبية للقيام بالاختبارات اللازمة قبل يتم العمل على إدخالها في البيئة الفعلية ،وذلك لتلبية متطلبات الجهات الحكومية للتحول الرقمي والذي من شأنه المساهمة في معالجة بعض المعاملات الحكومية والخاصة من خلال خدمات الدفع الإلكتروني.

المستهدف

زيادة عدد المعاملات غير النقدية في سلطنة عمان سنويا

- **ربط نظام التسوية الإجمالية الآنية مع نظام المدفوعات الخليجي "آفآق".:**

انضم البنك المركزي العماني في يوم الأربعاء الموافق 29 مايو 2024م إلى نظام المدفوعات الخليجي "آفاق" والذي تشغله شركة المدفوعات الخليجية المملوكة من قبل البنوك المركزية الخليجية، وتم تنفيذ التحويلات المالية بنجاح بين البنك المركزي العماني والبنوك الخليجية المشاركة.

كما انضم أيضًا بنك مسقط و بنك ظفار كأول البنوك التجارية المنضمة من سلطنة عمان ليصبح إجمالي البنوك المشاركة من دول المجلس في نظام "آفاق" حتى اليوم (67) بنكًا، وجاري تنفيذ برنامج انضمام بقية البنوك على مراحل متتالية وفق برنامج الانضمام.

- **تعزيز توسع استخدام خدمات الدفع الإلكترونية في سلطنة عمان بالتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة:**

يتم استكمال العمل في مبادرة التعاون المشترك بين البنك المركزي العماني ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار حول مبادرة توسع انتشار خدمات الدفع الإلكتروني في مختلف الأنشطة التجارية، والتي قامت الوزارة بإلزام عدد من الأنشطة بتوفير خدمة الدفع الإلكتروني للمستهلكين.

كما تم وضع بعض الحلول المقترحة لتوعية المجتمع وهي التأكد من أن الأنشطة الملزمة تقوم بتطبيق الدفع الإلكتروني وذلك من خلال تصميم ملصق يوضع على واجهة المحلات يوضح أن هذا المحل ملتزم بتوفير خيارات دفع إلكترونية. ولتوعية الجمهور سيتم إدراج رمز للاستجابة السريع يحتوي على معلومات حول حقوق المستهلك وأرقام التواصل للوزارة لتلقي أية شكوى أو بلاغات من الجمهور.

كما تم التنسيق مع الوزارة بضرورة إصدار التعليمات والقرارات اللازمة بإلزام جميع مؤسسات القطاع الخاص بتوفير خدمة الدفع الإلكتروني للمستهلكين خلال عام 2024م.

المستهدف الثالث

زيادة نسبة التحاق المؤسسات المالية المرخصة في المنصة الوطنية للتحقق من إجراءات اعرف عميلك المقدمة من قبل مركز ملاءة "منصة هوية"

عدد المؤسسات المالية الملتحقة في المنصة حاليًا

14

عدد المؤسسات الغير المالية الملتحقة في المنصة حاليًا

5

توقع زيادة عدد المؤسسات من قطاعات متنوعة الملتحقة في المنصة

10 شركات

Q4 2024

الوضع الحالي

2025

المستهدف

منصة إلكترونية وطنية لتسجيل العملاء إلكترونيا وتوفير آلية لتحقق من الإجراءات "هوية"

- ✓ تم اطلاق منصة هوية من قبل مركز عمان للمعلومات الائتمانية والمالية (ملاءة) وهي منصة الكترونية وطنية موحدة تهدف للتعرف والتحقق من هوية العميل وتسجيله إلكترونيا والتي بدورها تعزز وتشجع التحول الرقمي والشمول المالي الرقمي في القطاع المالي والمصرفي. تقدم المنصة خدمتان:
  1. التحقق من هوية العملاء
  2. التحقق من هوية المؤسسات

- ✓ **معالم المشروع:**
  1. ربط 9 من جهات الحكومية كمزود للبيانات للمنصة حسب متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 35/2016.
  2. جاهزية البنية التحتية للمنصة
  3. إصدار التعليمات اللازمة للقطاع المالي والمصرفي من قبل البنك المركزي العماني

لمعرفة المزيد عن منصة هوية, يرجى زيارة الموقع الالكتروني لملاءة: Welcome to Mala'a (malaa.gov.om)

Continuous Enhancement & Prosperity

+968 24777777 cso@cbo.gov.om